

هل تنجح مبادرات تدويل ملاحقة الفاسدين في لبنان

التحقيقات حول ثروة رياض سلامة بداية طريق طويل قد لا تحقق طموحات اللبنانيين



تداعي الفاسدين على طريقة أحجار الدومينو

يملكها في لوكسمبورغ بلغت 94 مليون دولار في العام 2018. وتستند الشكوى خصوصا إلى معلومات كشفها الموقع الإلكتروني اللبناني "درج"، وتحقيقات منسوبة مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد.

ويشدد سلامة على أن أمواله كلها مصرح بها وقانونية وأنه جمع ثروته مما ورثه وعبر مسيرته المهنية في القطاع المالي. ويوضح حاكم المركزي اللبناني أن "أصوله الشخصية كانت تبلغ 23 مليون دولار" حين تسلّم منصبه عام 1993، وأن "زيادة ثروته من ذلك ناجمة عن استثمارات لا تتعارض مع الالتزامات المرتبطة بمهامه"، وهو ما ينفيه خبراء قانون لبنانيون.

وعود في مهب الريح

كان المسؤولون اللبنانيون بمن فيهم الرئيس ميشال عون المتحالف مع حزب الله قد تعهدوا مرارا بتقنين ملاحقة الفاسدين لكن كل المحاولات لم تقنع الشارع اللبناني وظلت الأمور على حالها رغم الضغوط الخارجية من أجل تصحيح الأوضاع.

وقد نفذ صبر الدول التي اعتادت التدخل ماليا لإقناع لبنان من الأزمات بفعل سوء الإدارة والفساد ولجات إلى استخدام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة في الضغط من أجل التغيير.

ومن هذه الأطراف دول عربية خليجية فتر حماسها لمساعدة لبنان بسبب النفوذ المتزايد الذي يتمتع به حزب الله المدعوم من طهران وما تراه حاجة إلى كبح نفوذ إيران المتنامي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

وسبق أن قدمت الدول الغربية مساعدات مالية سمحت للبنان بتحدي الظروف الصعبة لسنوات. غير أنها اتخذت قرارا بعدم تقديم أموال جديدة إلى أن تأخذ الحكومة خطوات واضحة صوب الإصلاحات التي وعدت بها منذ مدة طويلة.

وحتى الآن، تأمل تلك الدول في أن تتحرك السلطات اللبنانية لإصلاح نظام استغله ساسة طاقفون في توزيع موارد الدولة بما يحقق مصالحهم بدلا من بناء دولة تعمل على أسس متينة. ومع ذلك لا يوجد ما يوحي بأن الأمور سيتم إصلاحها بوجود طبقة سياسية متشبثة بإسقاط الدولة وليس إنقاذها.

ولم يخف محاميا شيربا والجمعية اللبنانية وليام بوربون وأميلي لوفيفر ترحيبهما بإعلان فتح التحقيق الفرنسي معتبرين أنه "تحقيق ضخم وعلمي ذو بعد أوروبي". وقال "سننظر في عمليات تبييض أموال ضخمة ينبغي أن تفتح كافة أدراج المافيا التي ركعت لبنان".

وتتهم شكواهما سلامة وأربعة أفراد من محيطه هم شقيقة رجا وابنه نادي وابن شقيقه ومساعدته المقرّبة ماريان حوك، بأنهم جمعوا ثروة ضخمة عن طريق الاحتيال في أوروبا.

وتطالب المنظمتان القضاء بالتحقيق في الهروب واسع النطاق لرؤوس الأموال اللبنانية منذ بداية الأزمة، وحيارة عقارات فارغة لا تتناسب مع مداخيل الأشخاص المستهدفين في الشكوى، وفي مسؤولية الوسطاء الماليين، من خلال ملاذات ضريبية وأسماء مستعارة.

وبحسب الشكوى "تتخطى الثروة العالمية" لرياض سلامة حاليا الملياري دولار. كما تفيد أن قيمة الأصول التي

ولم يخف محاميا شيربا والجمعية اللبنانية وليام بوربون وأميلي لوفيفر ترحيبهما بإعلان فتح التحقيق الفرنسي معتبرين أنه "تحقيق ضخم وعلمي ذو بعد أوروبي". وقال "سننظر في عمليات تبييض أموال ضخمة ينبغي أن تفتح كافة أدراج المافيا التي ركعت لبنان".

وتتهم شكواهما سلامة وأربعة أفراد من محيطه هم شقيقة رجا وابنه نادي وابن شقيقه ومساعدته المقرّبة ماريان حوك، بأنهم جمعوا ثروة ضخمة عن طريق الاحتيال في أوروبا.

وتطالب المنظمتان القضاء بالتحقيق في الهروب واسع النطاق لرؤوس الأموال اللبنانية منذ بداية الأزمة، وحيارة عقارات فارغة لا تتناسب مع مداخيل الأشخاص المستهدفين في الشكوى، وفي مسؤولية الوسطاء الماليين، من خلال ملاذات ضريبية وأسماء مستعارة.

وبحسب الشكوى "تتخطى الثروة العالمية" لرياض سلامة حاليا الملياري دولار. كما تفيد أن قيمة الأصول التي

ولم يخف محاميا شيربا والجمعية اللبنانية وليام بوربون وأميلي لوفيفر ترحيبهما بإعلان فتح التحقيق الفرنسي معتبرين أنه "تحقيق ضخم وعلمي ذو بعد أوروبي". وقال "سننظر في عمليات تبييض أموال ضخمة ينبغي أن تفتح كافة أدراج المافيا التي ركعت لبنان".

وتتهم شكواهما سلامة وأربعة أفراد من محيطه هم شقيقة رجا وابنه نادي وابن شقيقه ومساعدته المقرّبة ماريان حوك، بأنهم جمعوا ثروة ضخمة عن طريق الاحتيال في أوروبا.

وتطالب المنظمتان القضاء بالتحقيق في الهروب واسع النطاق لرؤوس الأموال اللبنانية منذ بداية الأزمة، وحيارة عقارات فارغة لا تتناسب مع مداخيل الأشخاص المستهدفين في الشكوى، وفي مسؤولية الوسطاء الماليين، من خلال ملاذات ضريبية وأسماء مستعارة.

وبحسب الشكوى "تتخطى الثروة العالمية" لرياض سلامة حاليا الملياري دولار. كما تفيد أن قيمة الأصول التي

ولم يخف محاميا شيربا والجمعية اللبنانية وليام بوربون وأميلي لوفيفر ترحيبهما بإعلان فتح التحقيق الفرنسي معتبرين أنه "تحقيق ضخم وعلمي ذو بعد أوروبي". وقال "سننظر في عمليات تبييض أموال ضخمة ينبغي أن تفتح كافة أدراج المافيا التي ركعت لبنان".

وتتهم شكواهما سلامة وأربعة أفراد من محيطه هم شقيقة رجا وابنه نادي وابن شقيقه ومساعدته المقرّبة ماريان حوك، بأنهم جمعوا ثروة ضخمة عن طريق الاحتيال في أوروبا.

وتطالب المنظمتان القضاء بالتحقيق في الهروب واسع النطاق لرؤوس الأموال اللبنانية منذ بداية الأزمة، وحيارة عقارات فارغة لا تتناسب مع مداخيل الأشخاص المستهدفين في الشكوى، وفي مسؤولية الوسطاء الماليين، من خلال ملاذات ضريبية وأسماء مستعارة.

وبحسب الشكوى "تتخطى الثروة العالمية" لرياض سلامة حاليا الملياري دولار. كما تفيد أن قيمة الأصول التي

أوروبية أخرى نفس التمشي لمحاصرة التهربات التي جعلت أموال اللبنانيين تغادر بلدهم في حين هم يعانون أزمة غير مسبوقة جعلت بلدهم يتدرج نحو حفرة الانهيار.

وحتى الآن لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوات من هذا القبيل لمعرفة مصير الملايين من الدولارات، التي يقول اللبنانيون إنها ذهب إلى جيوب الفاسدين.

واللافت في الموضوع، وفي ظل اهتمام القضاء الأوروبي بتتبع حاكم مصرف لبنان، أن ديفيد هيل مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق حرص خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان على تناول العشاء عند رياض سلامة في منزله.

ووصل سلامة إلى حاكمية المصرف المركزي اللبناني في 1993، بعد أن عمل على مدى عشرين عاما مصرفيا استثماريا لدى شركة ميريل لينش في بيروت وباريس. وقد بقي شخصية مؤثرة تحظى بتقدير كبير على الساحة السياسية اللبنانية وفي عالم الاقتصاد.

لكن في وقت يواجه فيه لبنان أزمة اقتصادية غير مسبوقة وتعد من الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر بحسب البنك الدولي، بات سلامة المقرب من عائلة الحريري، حاليا إحدى الشخصيات التي تثير أكبر نفور في الشارع.

ويشتبه الرأي العام اللبناني بأن سلامة على غرار مسؤولين كبار آخرين في البلاد، نقل بشكل سرّي مبالغ مالية طائلة إلى الخارج بالتزامن مع الحراك الشعبي في أكتوبر 2019، رغم القيود الصارمة التي كانت تفرضها المصارف.

لكن في وقت يواجه فيه لبنان أزمة اقتصادية غير مسبوقة وتعد من الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر بحسب البنك الدولي، بات سلامة المقرب من عائلة الحريري، حاليا إحدى الشخصيات التي تثير أكبر نفور في الشارع.

ويشتبه الرأي العام اللبناني بأن سلامة على غرار مسؤولين كبار آخرين في البلاد، نقل بشكل سرّي مبالغ مالية طائلة إلى الخارج بالتزامن مع الحراك الشعبي في أكتوبر 2019، رغم القيود الصارمة التي كانت تفرضها المصارف.

لكن في وقت يواجه فيه لبنان أزمة اقتصادية غير مسبوقة وتعد من الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر بحسب البنك الدولي، بات سلامة المقرب من عائلة الحريري، حاليا إحدى الشخصيات التي تثير أكبر نفور في الشارع.

ويشتبه الرأي العام اللبناني بأن سلامة على غرار مسؤولين كبار آخرين في البلاد، نقل بشكل سرّي مبالغ مالية طائلة إلى الخارج بالتزامن مع الحراك الشعبي في أكتوبر 2019، رغم القيود الصارمة التي كانت تفرضها المصارف.

تتخذ ملاحقة حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في فرنسا منحى جديدا في أعقاب التحقيقات التي فتحت ضده ومقربين منه في سويسرا قبل أشهر. وقد تكون بداية في طريق طويل لتدويل قضايا اختلاس أموال اللبنانيين وتهربها إلى الخارج وتبييضها، خاصة وأنها ظلت عمليات يلفها الغموض رغم قناعة اللبنانيين بأن القوى السياسية التي تتصارع على السلطة هي وراء الخراب الذي لحق ببلدهم.

بيروت / باريس - استشرى الفساد على مرّ السنوات في لبنان وتحول إلى أحد مسببات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد، لدرجة أن استفحاله كان أحد أبرز العوامل الرئيسية التي دفعت اللبنانيين إلى التظاهر والاحتجاج بشكل غير مسبوق ضد الطبقة السياسية منذ قرابة العامين.

ورفعت الحكومات المتعاقبة في لبنان شعار "محرارة الفساد" ووقف الهدر في القطاع العام، دون أن تقدم على إجراء عملي واحد لتنفيذ ذلك عمليا، كون غالبية الموظفين يتمتعون بحماية القوى السياسية التي عينتهم.

واليوم تظهر مبادرات تدويل ملاحقة كبار الفاسدين اللبنانيين أو ممن تطاله شبهات فساد، وتعكس إجراءات التحقيق حول أموال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة في أوروبا ذلك التوجه، لكن في المقابل هل يمكن أن تنجح تلك العملية في دولة كرس فيها المسؤولون أنفسهم لوضع مقاريس تمنع أيّا كان من تعقب ما بحوزتهم من أموال أو أصول.

ويتساءل مراقبون عن مدى فاعلية هذه التحركات وسط أجواء متشنجة يغلب عليها الانهيار الاقتصادي غير المسبوق، الذي يعاني منه اللبنانيون نتيجة انهيار العملة المحلية وانخفاض القدرة الشرائية بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق أي إنجاز ملموس على مستويات الأزمة التي تعيشها البلاد سياسيا وماليا.

بعد القضاء السويسري ينظر القضاء الفرنسي في ملف الثروة التي يملكها في أوروبا حاكم المصرف المركزي اللبناني رياض سلامة الذي أصبح شخصية مكروهة من الشعب اللبناني، في وقت يغرق بلده في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه.

وتؤكد مصادر مقربة من الملف لوكالة الصحافة الفرنسية أنه بعد أسبوعين من تلقيها شكويين تستهدفان سلامة وأوساطه، فتحت النيابة المالية الوطنية في فرنسا تحقيقاً أولياً في قضية "تامر جنائي" وتبييض أموال في عصابة منظمة.

بيروت / باريس - استشرى الفساد على مرّ السنوات في لبنان وتحول إلى أحد مسببات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده البلد، لدرجة أن استفحاله كان أحد أبرز العوامل الرئيسية التي دفعت اللبنانيين إلى التظاهر والاحتجاج بشكل غير مسبوق ضد الطبقة السياسية منذ قرابة العامين.

ورفعت الحكومات المتعاقبة في لبنان شعار "محرارة الفساد" ووقف الهدر في القطاع العام، دون أن تقدم على إجراء عملي واحد لتنفيذ ذلك عمليا، كون غالبية الموظفين يتمتعون بحماية القوى السياسية التي عينتهم.

منع تفوق الصين طموح بايدن لإعادة هبة الولايات المتحدة

ومع ذلك، مع حصة 47 في المئة من سوق الهواتف الذكية المزدهرة من الجيل القائمة هناك بينما واصلت استثماراتها في التقنيات المتطورة والبحوث الأساسية الموجهة نحو المستقبل لتصل من 3 مليارات دولار إلى 5 مليارات دولار سنويا.

بشكل عام تواصل الصين اتخاذ خطوات مثيرة للإعجاب عندما يتعلق الأمر بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أظهر تقرير فينتيك (التكنولوجيا المالية) الذي نشر في أكتوبر 2020 أن ما يقدر بنحو 87 في المئة من المستهلكين الصينيين يستخدمون خدمات فينتيك.

ومن خلال نظام الدفع عبر الهاتف المحمول الضخم الذي بلغ 29 تريليون دولار (200 تريليون يوان) من مدفوعات في 2019، تتشكل الصين لتصبح أول "مجتمع غير نقدي" في العالم وأكبر نظام بيئي للتكنولوجيا المالية بحلول نهاية هذا العقد.

ويستخدم أقل من 10 في المئة من الأميركيين الدفع بالهاتف المحمول، مما يعني أن سيناريو مماثلا للولايات المتحدة لا يلوح في الأفق في أي مكان. ونظرا لأن المعاملات عبر الهاتف المحمول في الصين تمثل بالفعل أربع مدفوعات على الأقل من كل خمس مدفوعات وأكثر من نصف قيمة جميع مدفوعات التجزئة غير النقدية، فإن هذا البلد مستعد لتترك الولايات المتحدة ورائه، وهي متخلفة نسبيًا في مجال التكنولوجيا المالية، ومقدمة بنظام النقود الورقية.

وفي حين أن منصات الدفع غير المصرفية مثل الليباي وويتسبات باي تطلب من المستخدمين ربط حسابات بنكية، يمكن فتح محفظة رقمية بها إيداع بالعملة الإلكترونية بسهولة ببطاقة فريسة (رخصة سياقة أو رقم هاتف محمول) لتمكين إلغاء سكان الصين غير المودعين في البنوك من احتضان العالم الرقمي أكثر أمانا.

وفي حين أن منصات الدفع غير المصرفية مثل الليباي وويتسبات باي تطلب من المستخدمين ربط حسابات بنكية، يمكن فتح محفظة رقمية بها إيداع بالعملة الإلكترونية بسهولة ببطاقة فريسة (رخصة سياقة أو رقم هاتف محمول) لتمكين إلغاء سكان الصين غير المودعين في البنوك من احتضان العالم الرقمي أكثر أمانا.

وأثار هذا قلق إدارة بايدن، حيث يحاول المسؤولون في وزارتي الخزانة والخارجية والبنكاغون ومجلس الأمن القومي فهم الآثار المحتملة لنظام اليوان الافتراضي. وهم حريصون بشكل خاص على فهم كيفية توزيعه، وما إذا كان يمكن استخدامه لتجاوز العقوبات الدولية التي تفرضها واشنطن على إيران.

وانزعج بعض المسؤولين والخبراء الأميركيين من الفكرة القائلة بأن اليوان الصيني الافتراضي يمكن أن يحل يوماً ما محل الدولار الأميركي باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم.

في مجلس الاحتياطي الفيدرالي أصر رئيس مجلس الإدارة جيروم باول على أن البنك المركزي كان مشاركاً في مشروع بحث وتطوير واسع النطاق حول دولار رقمي محتمل في المستقبل، على الرغم من الإشارة إلى أنه لا يمكن إطلاق مثل هذا المشروع إلا من خلال قانون يجب أن يكون اقراه الكونغرس المنقسم بشدة. باختصار، بغض النظر عن مستقبل العملة الافتراضية في الصين، من غير المحتمل أن يكون الدولار الرقمي موجوداً، وليس في المستقبل القريب على أي حال.

وبالنسبة إلى التاريخ الاقتصادي الحديث، تخبرنا نظرة خاطفة على أداء الولايات المتحدة والصين في مكافحة الانهيار المالي لسنة 2008 قصة مذهلة.



لندن - يلتزم الرئيس الأميركي جو بايدن مثل سلفه بإستراتيجية عالمية مناهضة للصين بشكل واضح، وقد أقسم على ألا تصبح الصين "الدولة الرائدة في العالم، وأغنى دولة في العالم، وأقوى دولة في العالم تحت نظري".

في العالم المنقلب رأسا على عقب الذي أنشأته الجائحة، كان جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لبنك جي.بي. مورغان تتنيس أنكو المجتمع باصول تبلغ 3.4 تريليون دولار، هو من قال الحقيقة لبايدن حول هذا الموضوع.

وبينما كان يتوقع ازدهارا فوريا في الاقتصاد الأميركي "يمكن أن يستمر بسهولة حتى 2023، كانت لدى ديمون أخبار سيئة عن المستقبل أيضا. وكتب في رسالته السنوية إلى مساهمي البنك "يعتقد قادة الصين أن الولايات المتحدة في حالة تدهور".

وأضاف أنه بينما كانت واشنطن قد واجهت أوقاتا عصيبة في الماضي فإن "الصينيين يرون اليوم الولايات المتحدة تخسر قوتها في التكنولوجيا والبنية التحتية والتعليم. أمة تمرقها السياسة وتشلها، فضلا عن عدم المساواة العرقية والدخل وبلد غير قادر على تنسيق السياسات الحكومية (المالية والنقدية والصناعية والتنظيمية) بأي طريقة متماسكة لتحقيق الأهداف الوطنية".

أمام إدارة بايدن عدة تحديات لمواجهة قائمة من الحروب، والتي تستعد الصين لتصبح عبرها مهيمنة في المستقبل

لقد كان صريحاً بما يكفي ليقول "السوء الحظ، مؤخرا، هناك الكثير من الحقيقة في هذا".

بالنسبة إلى الصين كان بإمكان ديمون أن يضيف أيضا أن حكومتها تمتلك على الأقل بصمتين قويتين في المناطق التي من المحتمل أن تثبت فيها الولايات المتحدة أنها معرضة للخطر: السيطرة المهيمنة على موانئ الحاويات في جميع أنحاء العالم، وإمدادات المعادن الأرضية النادرة المهمة لقطاع التكنولوجيا وإنتاج السيارات الكهربائية والهجينة والمقاتلات النفاثة وأنظمة توجيه الصواريخ.

وهذه قائمة جزئية فقط من النقاط حيث تستعد الصين لتصبح مهيمنة في المستقبل المنظور. وهذا سيناريو محتمل.

وتجاوزت الصين بالفعل الولايات المتحدة أو تسير بخطوات متقاربة معها في بعض القطاعات المحددة. ومع حصة في سوق الهواتف الذكية العالمية بنسبة 20 في المئة في الربع الثاني من سنة 2020، تصدرت شركة هواوي الصينية المخططات متجاوزة بشكل طفيف شركة سامسونغ الكورية الجنوبية، ومقدمة على آبل، وفقا لمؤسسة البيانات الدولية.

حدث هذا على الرغم من حملة منسقة نظمتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترام لإلحاق الضرر بشركة هواوي والتي بلغت ذروتها في مايو 2020 بمنع واشنطن الشركات في جميع أنحاء العالم من استخدام آلات أو برامج أميركية الصنع لتصميم أو إنتاج رقائق لتلك الشركة أو الكيانات التابعة لها اعتبارا من سبتمبر.

